

بيئة الاعمال في الدول العربية

- تبدو المنافع العائدة من جراء إصلاح بيئة الأعمال كبيرة ، فالدول التي انتهجت إصلاحات شملت جميع مؤشرات التقرير خلال العام الماضى ، حققت زيادة تراوحت ما بين 1.4-2.2 نقطة مئوية سنويا في معدلات النمو الاقتصادي لديها . وذلك مع نقاء كافة العوامل الأخرى على حالها . كما يمكن ايضا تحسين مؤشرات العنصر البشرى من خلال قناتين هما:
- توفير الوقت الضائع والمال المهدور في التعامل مع متطلبات التشريعات ، واستخدامهما في الإنتاج والتسويق .
- تخفيض التكلفة الإدارية على الحكومات ومن ثم تقديم المزيد من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية .



بيئة الاعمال في الدول العربية

مؤشر مدى مروبة تنفيذ إجرامات الكيان الفاقيني للأعمال الدى الدول العربية ومقارشه بمتوسط المؤشر لدى الأقاليم الاقتصادية الأخرى:

الإقليم أو الاقتصاد	عدد الإحراطات للطاوية التسجيل الشركة	لادة اللازمة لايخلا الإحراطات	تُكَفّة إغِار الإحراط: (كُسبة بن الدخل الأوري الفرد)	الحد الأدنى المطلوب (أس مال الشركة (كسية من الدخل الثومي الأرد)
دول مجموعة شرق آسبا والباسيفيك	8	52	47.1	100.5
دول أوروبا ووسط آسبا	9	42	15.5	51.8
دول أمريكا اللانبتية والكارببي	11	70	60.4	28.9
الدول الأعضاء في منظمة التعاون				
الاقتصادي والتعبة (دول مرقعة الدخل)	6	25	8	44.1
دول حتوب آسبا	9	46	45.4	0
دول أفريقها وحنوب الصحراء	11	63	225.2	254.1
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10	39	51.2	856.4
متها : مجموعة الدول العربية				
الجزائ	14	26	27.3	65.5
مغير	13	43	63	815.6
الأردن	11	36	52	1147.7
الكويت	13	35	2.4	148.5
لبتان	6	46	131.5	82.3
مورياتها	11	82	140.8	858.1
المغرب	5	11	12.3	718.6
عمان	9	34	4.9	100.1
السعودية	12	64	69.7	1549.5
سوريا	12	47	34.2	5053.9
توتس	9	14	11	327.3
الإمارات	12	54	26.5	416.9
الهن	12	63	269.2	1561.1

المصدر: تَقْرِيرِ البنك الدولي عن بينة الأعمال <u>Doing business Database</u>



ووفقا لاحدث تقرير الصادر عام 2004 ، فان مؤشر إجراءات التأسيس (أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار) يتكون من أربعة مكونات فرعية هي عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة ، والمدة الزمنية اللازمة لإنجاز تلك الإجراءات ، وتكلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من الدخل القومي للفرد ، وكذلك الحد الأدنى المطلوب لرأس مال الشركة كنسبة من الدخل القومي للفرد .



كيف يقرأ المستثمر هذا الجدول؟

يقرا المستثمر الذي يرغب في الاستثمار في الجزائر مثلا هذا الجدول كما يلي: أتوقع المرور سلسلة من الخطوات أو الإجراءات تصل إلى 14 خطوة تستغرق 26 بوماً في المتوسط تتكلفة تقدر بنسبة 27.3% من نصيب الفرد من الدخل القومي في الجزائر على انني يجب أن أودع على الأقل ما نسبته 65.5% من نصيب الفرد في الدخل القومي الجزائري في مصرف بغرض تاسيس الشركة او المشروع وذلك مقارنة بما نسبته 856.4% من نصيب الفرد من الدخل القومي لمنطقة الشرق الاوسط أو 44.1% من نصيب الفرد من الدخل القومي للدول اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



بيئة الاعمال في الدول العربية

· يتراوح مؤشر عدد الإجراءات ما بين 2-19 إجراء على مستوى العالم . وبعد إجراءين فقط عدد كاف لتسجيل الكيان القانوني. وقد جاءت كُلُّ من استراليا وكندا ونيوزبلندا على قمة الدول بالجراءين فقط ثم فنلندا والسويد بثلاثة إجراءات، ثم بعض الدول الاوروبية باربعة إجراءات فامربكا بخمس إجراءات . وعلى الجانب الاخر من المؤشر الذي عِثل الحد الاعلى للمؤشر ، تاتى دول امريكا اللاتينية وافريقيا ما بين 15-15 إجراء لا بنافسهم في ذلك إلا تشاد (تاسِع افقر دولة على مستوى العالم) لتسجل 19 إجراء . ومن المفهوم انه كلما ارتفع عدد الإجراءات المطلوبة كلما زادت فترات التاخير والتعطيل وزادت الفرص المتاحة للبيروقراطية التي مجتذب بذور الفساد والرشاوي.



بتراوح مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الإجراءات على مستوى العالم ما بين 2-203 يوما . فتستغرق تلك الإجراءات في استراليا يومين فقط وتبلغ هذه الفترة في المتوسط 27 يوما في الدول الغنية. وفي الطرف الآخر من المؤشر الذي يمثل الحد الاعلى جاءت هاييتي على القمة مسجلة اطول فترة زمنِية (203 يوم) ثم دول امريكا اللاتينية مسجلة في المتوسط 70 يوما ثم دول افريقيا جنوب الصحراء مسجلة في المتوسط 63 نوما.



بتراوح المؤشر ما بين صفر %- 1268% من نصيب الفرد من الدخل القومي ، وما بين صفر - 1663 دولار . فتسجل كل من فنلندا وسنغافورة ما نسبته 1.2% من نصيب الفرد من الدخل القومي في حين يصل في اليمن إلى 269.3% لا ينافسها في ذلك إلا الدول الأفريقية وتتربع سيراليون على قمة التكاليف في العالم مسجلة 1268.4 . وفي بعض الدول الفقيرة التي ينتشر فيها الرشاوى فإن التكاليف ترتفع عن ذلك الحد المشار إليه.



أما بالنسبة لمؤشر الحد الادنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتاسيس شركة جديدة ، فإن هناك 42 دولة على مستوى العالم لا تتطلب رأسمال لتأسيس الشركة تتضمن بالطبع أستراليا وأمريكا وفرنسا وكندا وكل دول جنوب اسيا، ونحو أكثر مِن نصف دول أمريكا اللاتينية ودول شرق اسيا، ومن الغرب انها تنضمن دول مثل تسوانا واوغندا وفيتنام . اما الطرف الاخر من المؤشر الذي يمثل ألحد الاعلى ، فقد جاءت دول منطقة الشرق الاوسط وسمال افريقيا على قمة الدول وخاصة الدول العربية منها حيث للغ الحد الادنى لراس المال اللازم نحو ثمانية امثال نصيب الفرد من الإخل القومي في البلاد العربية بداية من المغرب ثم مصر وموريتانيا فالاردن بليها السعودية ثم اليمن ثِم سورياً. وقد تضمنت أيضاً هذه المجموعة كل من الصين والدول الافريقية.



مؤشر تسجيل المثكيات ثدى الدول العربية ومقارنته بمتوسط المؤشر ثدى الاقاليم الاقتصادية الاخرى:

تكلفة انجاز الاجراءات (كنسبة من نصيب الفرد من قيمة الملكيات)	المدة اللازمة لانخاذ الاجراءات (أيام)	عدد الاجراءات المطلوبة لانفاذ العقود	الاقليم أو الاقتصاد	
4.3	51	4	دول مجموعة شرق اسبا والباسيفيك	:
3	133	6	دول أوروبا ووسط اسبا	
5.6	56	6	رو کرو. دول امریکا الکنینیه و الکاریبی	
6.8	54	6	الدول الاعتصاء في منظمة النعلون الاقتصادي والنتمية	
			(دول مرتفعة الدخل)	
4.8	34	4	دُولُ جنوب اسبا	
5.8	55	5	دول افریقیا و جنوب الصندراء	
13.1	114	6	دولَ السّرَى الاوسط وسُمالُ أفريقِا	
			منها : مجموعة الدول العربية	
9	52	16	الجزائر	1
7	193	7	مصبر	2
10	22	8	الاردن	3
1	75	8	الكويث	4
5.9	25	8	لبنان	5
8.5	49	4	مورينانيا	6
6.1	82	3	المغرب	7
3	16	4	عمان	8
0	4	4	السعودية	9
30.4	23	4	سوربا	10
6.1	57	5	ئو نىن	11
2.1	9	3	الامارات	12
3.9	21	6	المبن	13
			·	1

المصيدر: تقرير البنك الدولي عن ببئة الاعمال لعام Doing Bussiness Database 2004



مؤشر مدى امكانية الحصول على الانتمان والتمويل لدى الدول العربية ومقارنته بمتوسط المؤشر لدى الاقاليم الاقتصادية الاخرى:

نسبة تغطية تسجيل الانتمان النعاص (عدد المقترضين نكل 1000من الافرا د البالغين)	نسبة تغطية تسجيل الائتمان العام (عدد المقترضين لكل 1000من الافرا د البالغين)	مؤشر مدى اناحة المعلومات عن الائتمان	موشر المحقوق القانونية	تكلفة إنشاء ضمانة (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومى)	الاقليم أو الاقتصاد	•
67	33	1	5	2	دول مجموعة سُرق اسبا والباسبغيك	,
46	6	2	5	7.6	دول أوروبا ووسط اسبا	
325	85	4	3	19.4	دول امريكا اللائينية والكاربيي	
12	20	2	3	18.6	الدول الاعضياء في منظمة النُعلون الاقتصيلاي	
					والنتمبة (دول مرتفعة الدخل)	
577	76	5	6	5.2	دول جنوب اسبا	
3	1	1	3	8	دول افريقيا وجنوب الصندراء	
39	1	2	4	41.8	دول الشرق الاوسط وشمال أفربقيا	
					منها : مجموعة الدول العرببة	
0	0	0	3	0.4	الجزائر	1
0	102	3	0	52.7	مصنر	2
0	5	3	6	56.3	الاردن	
166	0	4	5	0.1	الكويث	4
0	31	4	4	2.2	لبنان	5
0	2	1	7	5.6	مورينانيا	
0	6	2	2	62.2	المغرب	7
0	0	0	3	20.9	عمان	
0	1	2		0	السعودبة	9
0	0	0	5	6.4	سوربا	10
0	93	2	4	22.4	ئ <i>و</i> نس	
0	18	2	4	9.4	الامارات	
0	12	1	2	4.7	المِمن	13

المصيدر: تقرير البنك الدولي عن ببئة الاعمال لعام Doing Bussiness Database 2004

أ. عادل عبد العظيم – المعهد العربي للتخطيط



الرقم القياسى

مؤشر مدى حماية المستثمر لدى الدول العربية ومقارنته بمتوسط المؤشر لدى الاقاليم الاقتصادية الاخرى:

الاقليم أو الاقتصاد

ِ ئلْافصاء ئالافصاء	الاقتيم او الاقتصاد	
•		
2.6	دول مجموعة شرق اسبا والباسبغيك	
3.6	دول أوروبا ووسط اسبا	
2.3	دول امريكا الملاتبنية والمكاربيي	
2.6	الدول الاعضباء في منظمة النعلون الاقتصبادي والنتمية (دول مرتفعة الدخل)	
5.6	دول جنوب اسپا	
2.9	دول افریقا وجنوب الصبحراء	
2.3	دول الشرق الاوسط وشمال أفربقبا	
	منها : مجموعة الدول العرببة	
2	الجزائر	1
2	مصنر	2
3	الاردن	3
1	الكويث	4
1	لبنان	5
غير صطبق	مورينانيا	6
4	المغرب	7
1	عمان	8
2	المسعودية	9
1	سورپا	10
6	ئونس	11
2	الإمارات	12
غير مطبق	البمن	13

المصيدر: تقرير البنك الدولي عن ببئة الاعمال لعام Doing Bussiness Database 2004



مؤشر مدى قوة إنفاذ العقود ثدى الدول العربية ومقارنته بمتوسط المؤشر ثدى الاقاليم الاقتصادية الاخرى:

تكثفة انجاز الاجراءات (كنسبة من الدين القائم)	المدة اللازمة لانخاذ الاجراءات (أيام)	عدد الاجراءات المطلوبة لانفاذ العقود	الاقتيم أو الاقتصاد	
56.9	316	27	دول مجموعة سُرق اسبا والباسبغيك	
17.6	412	29	دول أوزوبا ووسط اسبا	
23.3	462	35	دول امريكا اللائبنية والكاربيي	
17.9	437	38	الدول الاعضباء في منظمة النعاون الاقتصبادي والنتمية	
			(دول مرتفعة الدخل)	
10.7	229	19	دول جنوب اسبا	
38.5	349	29	دول افريقيا وجنوب الصندراء	
42.9	434	35	دول الشرق الاوسط وشمال أفربقيا	
			منها : مجموعة الدول العرببة	
28.7	407	49	الجزائر	1
18.4	410	55	مصبر	2
8.8	342	43	الاردن	3
13.3	390	52	المكوبث	4
26.7	721	39	لبنان	5
29.3	410	28	مورينلنيا	6
17.7	240	17	المغرب	7
10	455	41	عمان	8
20	360	44	المعودبة	9
34.3	672	48	سوربا	10
12	27	14	ئونس	11
16	614	53	الاملاات	12
10.5	360	37	المِن	13

المصدر: تقرير البنك الدولي عن ببئة الاعمال لعام Doing Bussiness Database 2004



مؤشر مدى مرونة إغلاق الاعمال لدى الدول العربية ومقارنته بمتوسط المؤشر لدى الاقاليم الاقتصادية الاخرى:

	الاقتيم أو الاقتصاد	الفترة الزمنية التي يتم استغرافها لانجاز اجراءات الافلاس (سنوات)	نسبة تكلفة انجاز الاجراءات من قيمة الشركة المتعثرة	معدل استرداد مستحقات الدائنین (سنت ٹکل دولار)
	دول مجموعة شرق اسبا والباسبغيك	3.4	29.8	30.4
	دول أوروبا ووسط اسبا	3.3	13.1	30.5
	دول امربكا الملانينية والكارببي	3.6	15.8	26.6
	الدول الاعضباء في منظمة النعلون الاقتصبادي والتنمية	3.8	13	28.6
	(دول مرئفعة الدخل)			
	دُولُ جنوب اسبا	1.6	6.8	72.2
	دول افريقيا وجنوب الصندراء	5.1	8.3	21.4
	دول الشرق الاوسط وشمال أفريفيا	3.5	20.5	17.1
	منها : مجموعة الدول العرببة			
1	الجزائر	3.5	4	37.1
2	مصبر	4.2	18	18.4
3	الاردن	4.3	8	26.7
4	المكوبث	4.2	1	38.7
5	لبنان	4	18	19.3
6	مورينلنيا	8	8	6.1
7	المغرب	1.8	18	34.8
8	عمان	7	4	23.6
9	السعودية	2.8	18	31.7
10	سورپا	4.1	8	29.2
11	ئونس	1.3	8	50.1
12	الاملاات	5.1	38	4.7
13	المبن	3	8	28.6

المصدر: تقرير البنك الدولي عن ببئة الاعمال لعام Doing Bussiness Database 2004



وفي ضوء هذه المؤشرات وثيقة الصلة بالحديث عن تهيئة واصلاح مناخ الاستثمار والإجراءات المطلوبة لجذب الاستثمار، فإن المنطقة العربية لا تحتاج إلى دراسات اخرى لتحديد مشاكل ومعوقات الاستثمار، وما نحتاجه هو تحديد العلاج والبدء فيه فالأمراض معروفة ومشخصة منذ زمن طوبل ولكنها تركت لفترات طوبلة حتى كبرت وتفاقمت. وتتمثل اهم هذه المعوقات في تعقيد الإجراءات ، وغموض السياسات ، وعشوائية اللوائح التنفيذية ، وضعف حقوق الملكية الفكرية ، وتفشى الفساد ، وضعف تنفيذ العقود ، وإنخفاض مستوي الوساطة المالية وعدم تطور المؤسسات المالية والحاجة إلى بنية اساسية قوية تشمل الكهرباء والطرق والمياه والنقل وتكنولوجيا الاتصالات والقوي العاملة الماهرة والمدربة.



وساعد على ذلك أيضا تأثر المنطقة العربية بصدمات شروط التبادل التجاري ToTs بسبب الاعتماد علي سلع تصديرية قليلة يتمثل معظمها في المواد الأولية التي تتعرض غالبا لتقلبات شديدة في الأسعار النسبية . كما جاءت التقلبات تتيجة اعتماد المنطقة علي أسعار الصرف الاسمية الثابتة والتي اتجهت بشكل كبير إلى الزيادة عن السعر الحقيقي مما جعل الصادرات اقل قدرة علي المنافسة.